رفعت إبراهيم البدوي

لا سفير ولا سفارة

تحت عنوان منتدى الطائف، شهد قصر الأونيسكو في العاصمة بيروت، حضوراً لافتاً لمختلف الأطياف السياسية والروحية، تلبية لدعوة من السفارة السعودية ممثلة بالسفير السعودي في لبنان وليد البخاري، وذلك للاحتفال بذكرى مرور ٣٣ عاماً على توقيع اتفاق الطائف في المملكة السعودية.

البخاري افتتح المؤتمر بكلمة شدد فيها على حرص قيادة المملكة السعودية على وحدة وأمن واستقرار وهوية لبنان العربية، ومما قاله: إن الأهم في هذا التوقيت هو أن نحافظ على الوفاق الوطني الذي هو تجسيد لرحلة مر بها لبنان وشعبه الشقيق، وبجهود ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله، تكللت بمخرج يعكس الحفاظ على أمن واستقرار لبنان وهو اتفاق الطائف.

البخاري أضاف: إننا اليوم في أمس الحاجة لتجسيد صيغة العيش المشترك في ركائزها الأساسية التي عالجها اتفاق الطائف، وخاصة في تحديد محورية الكيان اللبناني والحفاظ على هوية لبنان وعروبته، منهياً كلامه بالقول: نحن نعول دائماً على حكمة القادة في لبنان وعلى تطلعات الشعب اللبناني الذي يسعى دائماً للعيش بأمن واستقرار.

المنتدى الذي شهد جلسات ومداخلات حوارية سريعة بين بعض الشخصيات، طرحت بعض الملاحظات والتساؤلات حول توقيته المتزامن مع شغور في سدة الرئاسة الأولى، وعجز المجلس النيابي عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس ميشال عون، وخصوصاً أن الممكن المعلوم كانت قد أعلنت عن إغلاق الأبواب بوجه المسؤولين اللبنانيين، وأنها لا ترغب في التعاطي في الشأن اللبناني، وهنا يبرز السؤال هل قررت السعودية العودة إلى لبنان من باب مهرجان اتفاق الطائف، بعد فشلها في الرهان على قاتل الرئيس رشيد كرامي بإحداث تغيير في الموازين على الساحة اللبنانية؟

من الملاحظات

– دعوة السعودية للحفاظ على صيغة العيش المشترك تتنافى مع تغييب ممثلين عن شريحة كبيرة في لبنان، وتقصد دعوة رجلي دين معارضين للثنائي الشيعي، ظهرا في الصف الأول، وهو ما أثار الأسئلة عن طبيعة الدعوات واستثناء حزب الله من الدعوة لحضور المؤتمر.

– عدم توجيه الدعوة إلى الجمهورية العربية السورية، وهي التي قدمت الدعم والمؤازرة وأسهمت في إنجاز اتفاق الطائف، الذي لولاها لما كان الاتفاق ولا كان لبنان موحداً اليوم.

– غياب رئيس مجلس النواب اللبناني الأسبق حسين الحسيني الذي كان من أبرز المدعوين إلى المؤتمر، لكنه لم يلبِ الدعوة، فيما لم توجه الدعوة إلى رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سليم الحص، الذي يعتبر المساهم الأكبر في صياغة اتفاق الطائف بالاشتراك مع الحسيني، كما لوحظ اعتذار النائبة بهية الحريري عن الحضور وغياب رئيس وزراء لبنان الأسبق سعد الحريري.

– تغييب شخصيات بعينها عن الحضور كان لها الأثر والدور الكبير خلال انعقاد مؤتمر الطائف في السعودية، كالنائب زاهر المقيتة، فيما دعي بعض النواب الحديثي العهد السياسي الذين ولدوا بعد إنجاز اتفاق الطائف بسنوات.

بعض مداخلات المشاركين في قصر الأونيسكو، أخذ منحى التجني على فريق وازن في لبنان، موجهاً اللوم له في تأخر تنفيذ كامل بنود اتفاق الطائف وأن سببه وجود سلاح خارج إطار الدولة، غامزاً صوب حزب الله، وداعياً إلى سحب السلاح الذي أسهم في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠ ومنع العدو الصهيوني من فرض خريطة شرق أوسط جديد حسب الصيغة الأميركية في ٢٠٠٦، وهو السلاح الذي أرسى توازن الردع مع العدو الصهيوني، وأسهم في الإنجاز التاريخي المتمثل بإذعان العدو الصهيوني وأميركا والتوقيع على تفاهم الترسيم وبإلغاء الفيتو الأميركي الذي كان مفروضاً على شركات التنقيب، والاعتراف بحق لبنان باستخراج واستثمار ثرواته النفطية.

إن اتفاق الطائف أسهم فعلاً في وقف الحرب في لبنان، لكنه سمح لزعماء الميليشيات بمع العناصر التي أسهمت في خراب وتدمير لبنان، بالانخراط والسيطرة على مفاصل الدولة، وهؤلاء هم أنفسهم لم تكن لديهم النية الصادقة في الالتزام بنصوص وثيقة الطائف وتنفيذ كامل بنودها، بل أسهموا في تحويل اتفاق الطائف إلى اتفاق محاصصة واقتسام المغانم، وأوغلوا في نهب مقدرات الدولة وإفلاسها، وصولاً إلى أسوأ أزمة اقتصادية ومالية وصحية وحياتية وأمنية وقضائية وتشريعية وحكومية ورئاسية كالتي نعيشها اليوم، فصار الوطن أوطاناً ولكل زعيم منطقته الخاصة، وتحول لبنان إلى لبنانات، وغابت المواطنة الحقيقية واغتيل الانتماء والضمير الوطني، وأضحى المواطن يحسد الغابة على شريعتها.

من أهم البنود التي لم تطبق عن عمد في اتفاق الطائف:

× بند إلغاء الطائفية السياسية، الذي يتجاوز الحالة الطائفية المقيتة وأرهقت اللبنانيين ومنعت قيام الدولة العادلة.

× بند إقرار قانون انتخاب جديد قائم على اعتماد المحافظات الخمس الكبرى كدوائر انتخابية تعتمد مبدأ النسبية وخارج القيد الطائفي، وذلك لضمان التمثيل الوطني وليس التمثيل الطائفي المناطقي كما هو حاصل اليوم.

× بند إنشاء مجلس للشيوخ وذلك لتطمين جميع الطوائف الممثلة في المجلس، وللبت في القضايا المصيرية والطائفية.

× بند إقرار اللامركزية الإدارية وذلك ضماناً لتسهيل أمور المواطن وتطوير عمل المجالس البلدية المحلية، لكن مع إبقاء الارتباط المركزي بالدولة لجهة القرار السياسي والمالي.

صحيح أن معظم المسؤولين في لبنان ينادون بالالتزام ببنود الطائف، لكنهم يتعمدون تعطيل بعض بنوده وخصوصاً البنود الآنفة الذكر، وذلك حفاظاً على مكتسبات طائفية وحزبية وشخصية، أولئك هم أنفسهم نجحوا في خرق الميثاقية ومارسوا العمل الحكومي والرئاسي خارج إطار وثيقة الدستور اللبناني في العام ٢٠٠٨، ومنهم من فصّل قانون انتخابات نيابية على مقاسه الطائفي، سمي بالقانون الأرثوذكسي، وهو القانون الذي زاد من الانقسام الطائفي والمذهبي وصار النائب يمثل طائفة في شارع أو زاروب، على عكس ما نص عليه اتفاق الطائف، وهناك من حاول ولم يزل يحاول ممارسة خرق وثيقة الطائف بالدعوة إلى استرجاع صلاحيات رئيس الجمهورية المسيحي والعودة إلى صيغة ١٩٤٣ أي إلى ما قبل الطائف متحججاً بحقوق الطائفة.

الحجة والمرجع في القانون الدولي الفرنسي ليون ديغوي يقول: إن تطبيق الدستور والالتزام بنصوصه يعتمد في المقام الأول على وجود حسن النية، وإلا فإن الفوضى والفساد والجريمة ستسود ولو جئنا بأفضل دستور في العالم.

بدعوة من وطن اسمه لبنان، يشهد فراغاً رئاسياً مع أسوأ أزمة سياسية معيشية ومالية واحتضار لمؤسسات الدولة فيه وتفكك المجتمع وانهيار القيم الإنسانية، لا اجتماع ولا حوار ولا حضور للمسؤولين اللبنانيين.

أما بدعوة من سفارة تولاها سفير المملكة السعودية، شهدنا هرولة أهل السياسة في لبنان صاغرين لحضور درس توجيهي في اتفاق الطائف.

نقول: لا سفارة ولا سفير يمكنه إنقاذ الوطن من كبوته، فلبنان بحاجة إلى ضمير وطني اغتالته السفارات، بعدما أضحى الضمير صوت الذين لا صوت لهم.

نظام أردوغان: عدد العائدين منهم من تركيا بلغ أكثر من نصف مليون

لبنان يفكك مخيماً للاجئين السوريين

فككت السلطات اللبنانية مخيماً للاجئين السوريين في منطقة الصرفند العقارية في قضاء صيدا، في حين لقي اثنان حتفهم وجرح آخرون إثر انقلاب حافلة كانت تقلهم مع آخرين إلى مركز ترحيل في تركيا، في وقت أعلن فيه نظام الرئيس رجب طيب أردوغان عودة أكثر من نصف مليون منهم إلى بلادهم، مشيراً إلى أن عدد المسجلين داخل تركيا حالياً يبلغ أكثر من ٣ ملايين ونصف المليون.

وأعلنت «المصلحة الوطنية لنهر الليطاني» اللبنانية في بيان نقله موقع «لبنان ٢٤» الإلكتروني أمس، أن وزارة الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية والبلديات، قامت بناء على طلب المصلحة الوطنية للنهر بتفكيك مخيم للنازحين السوريين كان قد تم تشييده في منطقة الصرفند العقارية من دون ترخيص وبشكل ملاصق لحدود الاستملاك التابعة لمشروع ري القاسمية التابع للمصلحة.

ويوم السبت، عمدت دفعة جديدة من اللاجئين السوريين من مخيمات اللجوء في لبنان إلى الوطن عبر معبر الدبوسية وبلدة حمص ومعبري الزمراني وجديدة يابوس بريف دمشق المحررة من الإرهاب، وذلك بعدما تم في السادس والعشرين من الشهر الماضي استئناف عمليات العودة الطوعية للنازحين السوريين في لبنان إلى بلدهم.

وتقوم الحكومة السورية، منذ سنوات، بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سوريا، تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

في الأثناء، نقلت صحيفة «زمان» التركية عن نائب وزير داخلية النظام التركي إسماعيل شاتاكلي قوله إن «عدد اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى سوريا بلغ ٥٣١٣٢٦ شخصاً»، مشيراً إلى أن عدد السوريين المسجلين داخل تركيا حالياً يبلغ ٣ ملايين و١١١١٤٣ شخصاً، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية.

وأوضح شاتاكلي أن السلطات الأمنية التركية كانت قد أوقفت خلال شهر أيلول الماضي ٢٤٩٩٨ ألف مهاجر غير شرعي، مشيراً إلى أن بلاده كغيرها من الدول تتأثر بالهجرة وأن وزارته تبذل جهوداً مضنية لمنع الهجرة غير الشرعية!

وذكر أن ٤٧٧٧ شخصاً من بين ٢٤٩٩٨ مهاجراً غير شرعي تم توقيفهم في أيلول الماضي وأن ٧٠٥٩٤ مهاجراً غير شرعي من دخول البلاد منذ عام ٢٠١٦، ومنذ عام ٢٠١١ يقدم نظام أردوغان دعماً كبيراً لتنظيمات إرهابية ومليشيات مسلحة في سورية وتسبب إجرامها في لجوء المواطنين السوريين إلى دول غربية ومجاورة ومنها تركيا، حيث استغلهم نظام أردوغان كورقة لابتزاز الغرب بها، فضلاً عن قيامه بسرقة ونهب مقدرات المناطق التي يحتلها في شمال سورية ومواصلته عمليات التغيير الديموغرافي فيها من خلال بناء وحدات سكنية يزعم أنها مشروع يتيح العودة الطوعية لمليون لاجئ سوري إلى بلادهم، في حين يقوم بتوطين مرتزقته من الإرهابيين فيها لإسباغ العائدون من القتال في ليبيا.

وكالات

التنمر والعنصرية والتنعيف صعوبات تواجه الخارجين منه في عملية الاندماج

«أطباء بلا حدود»: الأوضاع في «مخيم الهول» كارثية

منظمة «أطباء بلا حدود» أكدت أن الأوضاع في «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه مليشيات «قسد» بريف الحسكة «كارثية» (عن الانترنت)

أكدت منظمة «أطباء بلا حدود»، أمس، أن الأوضاع في «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه مليشيات «قوات سورية الديمقراطية» قسد» بريف الحسكة «كارثية»، ويفتقر إلى الحماية من العنف وانعدام القانون والوضع الإنساني، في حين تحدثت تقارير عن أن الخارجين من المخيم، المقيمين في محافظة الرقة يواجهون صعوبة الاندماج والتعلم في المدارس، إضافة إلى تعرضهم للتنمر والعنصرية والنظرة الدونية والتعنيف من المجتمع.

واستنكرت المنظمة الأوضاع الكارثية في مخيم الهول، حسب وكالة «د ب أ» التي نقلت عن المنظمة قولها في تقرير طول لها، أمس: إن مخيم الهول يفتقر إلى الحماية من العنف وانعدام القانون والوضع الإنساني بعضرات الآلاف من النساء والأطفال من أنصار تنظيم داعش الإرهابي وأفراد أسرهم.

وقال أحد سكان المخيم: إنهم «بين نارين، قوات الأمن (مليشيات الاسايش) والمتطرفين، وإن المخيم نوع من السجن، حيث لا حرية فيه». وتحتجز مليشيات «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من عوائل مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وحسب الأمم المتحدة، يعيش أكثر من ٥٠ ألف شخص في المخيم، معظمهم من النساء والأطفال، بما في ذلك رعايا أجانب.

وحذرت «أطباء بلا حدود»، في تقريرها من تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة داخل المخيم، كما انتقدت سوء الإدارة من «قسد».

ونقلت المنظمة، بناء على روايات من مرضاها، وسكان «مخيم الهول» وشهادات موظفيها: إن الأشخاص داخل الهول يفتقرون إلى سبل كسب العيش، ولا يزالون محتجزين في ظروف شبيهة بالسجن، مع محدودية شديدة للحصول على الخدمات الأساسية.

ووفقاً لأرقام نشرتها منظمة «هيومن رايتس ووتش» في آذار الماضي، هناك ما يقرب من ٤٣ ألف أجنبي، بينهم ٢٧ ألفاً و٥٠٠ قاصر، محتجزين لدى «قسد»، ويتوزعون بين رجال موقوفين في سجون، ونساء وأطفال محتجزين في مخيمات، من بينها «مخيم الهول» و«مخيم الربيع».

وسبق أن طرح مشروعين ديمقراطيين وجمهوريين في الكونغرس الأميركي، مشروع قانون من شأنه إغلاق «مخيم الهول» الذي تديره مليشيات «قسد»، وذلك بغية الخلاص من الفلتان الأمني في داخله والذي يشكل عبئاً كبيراً على المليشيات.

على خطٍّ موازٍ، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أنه منذ ٢٠١٨–٢٠٢١م، وبكفالة من شيوخ ووجهاء عشائر الرقة، خرج ما يقارب ألف عائلة من «مخيم الهول» من مناطق الرقة ومنبج ودير الزور والحسكة إضافة إلى مناطق سورية متعددة «حمص– حماة– اللاذقية– دمشق» وقد تكن سوى الرقة مأوى لتلك العائلات.

ورغم مساعي المنظمات، منذ مطلع عام ٢٠٢٢ لتبني أحوال تلك العوائل وأوضاعها، وتأمين بعض من مستلزماتهم واخضاعهم لدورات تأهيل ودمج من خلال رياض الأطفال والمدارس النموذجية إضافة إلى دورات محو الأمية والدورات المهنية لنشاء وفرص العمل لهن، إلا أن آلاف الأطفال ظلوا خارج المدارس نتيجة التعنيف والتنمر والعنصرية والنظرة الدونية من قبل المجتمع.

وأوضحت المصادر فيما تسمى «لجنة حل النزاع بالرقة»، (غ أ) أنه على الرغم من تأمين المستلزمات المدرسية لأغلب العوائل ومنحهم الاحتياجات من تأمين السكن والإيجار وفرص عمل ودورات مهنية وتطوير قدرات للنساء، إلا أن أكثر من ٤١٥٩ طفلاً وطفلة من عوائل «الهول» بالرقة خارج المعهد الدراسي، مشيرة إلى أن أبرز الأسباب هي التنمر والعنصرية والنظرة الدونية من المجتمع والتعنيف. إضافة إلى تملص المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية من مسؤولياتها حيال العوائل التي تخرج من المخيم إلا بعد التحقق من أنهن نساء مدنيات ولم يشتركن بأي جنح واشتباكات خلال سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

وأشارت أم عيسى (٤٥ عاماً) من دير الزور، إلى أنها أخرجت اثنين من أبنائها الأربعة من المدرسة بعد تعدد التعنيف من أقرانهم في المدرسة وتلفظ الأطفال لهم بعبارات عنصرية.

وأوضحت أنه كي تضمن متابعة طفليها الآخرين الدراسة، فقد نقلتهما إلى مدرسة أخرى دون الإفصاح أن والدهما من مسلحي تنظيم داعش.

من جهتها، أكدت أم عمر وهي زوجة أحد مسلحي داعش، ومعتقل في أحد سجون «قسد» أن ابنتها بالصف التاسع تتعرض يوماً للتنمر والتعنيف من بقية زميلاتها.

وأوضحت أن المشكلة الكبرى التي تواجه العائلات الخارجة من «الهول»، هي نظرة المجتمع ومسألة الكفالات للسكن بالرقة.

وكالات

الاحتلال التركي جدد اعتداءاته على ريف الحسكة

«النصرة» يصعد في «خفض التصعيد» واستشهاد ٥ عسكريين.. والجيش يرد بقوة

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

كثف الجيش العربي السوري، أمس، من استهدافه المدفعي لمواقع الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد وكبدهم خسائر فادحة، وذلك ردا على تصعيد خروقاتهم لوقف إطلاق النار باستخدام المسيرات وهو ما أسفر عن ارتقاء خمسة من عناصر الجيش شهداء، على حين جددت قوات الاحتلال التركي اعتداءاتها على مناطق بريف الحسكة الشمالي الغربي.

وأوضح مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد» استهدفت برمايات من مدفعيتها الثقيلة مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في محاور التماس بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي الفطيرة وقلبلق وسفوهن وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وذلك بعدما شنت مجموعات من «النصرة» هجمات «مباغتة» واعتداءات بمسيرات على نقاط في ريفي حماة الشمال الغربي وإدلب الجنوبي وهو ما أدى لارتقاء ٥ عناصر شهداء.

وبين المصدر أن أن رد وحدات الجيش على اعتداءات الإرهابيين بكثافة نارية، كبدهم خسائر كبيرة، مشيراً إلى أن تنظيم «النصرة» الإرهابي وحلفاءه صعدوا اعتداءاتهم في مختلف قطاعات منطقة «خفض التصعيد».

بدورها تحدثت مصادر إعلامية معارضة، عن تنفيذ مسلحين من «النصرة» عملية انغماسية في محور جورين بسهل الغاب شمال غرب حماة، وصاروخية دقيقة من وحدات الجيش أسفرت عن تدمير ٣ آليات و٤ منصات لإطلاق الصواريخ، إضافة إلى مقتل وإصابة عدد من المسلحين، في حين أحبطت وحدات الجيش محاولة مجموعات إرهابية التسلل باتجاه مواقعها في مدينة سراقب ومحيطها بريف إدلب الشرقي.

وتزامن تصعيد «النصرة» مع تجدد اعتداءات قوات الاحتلال التركي الداعمة للتنظيم على مناطق بريف الحسكة الشمالي الغربي، إذ أسفرت عن مقتل ثلاثة إرهابيين من المنفذين.

وفي السياق، نقل موقع «آثر برس» الالكتروني عن مصادر في المنطقة أن الإرهابيين استهدفوا بعشرات القذائف الصاروخية بلدات جورين والبحصة والبركة وشطحة بسهل الغاب ما تسبب بإصابة طفلة ووقوع أضرار مادية في ممتلكات المواطنين.

وقال المصدر: لقد تم رصد مناطق إطلاق القذائف الصاروخية والتي تتوزع بين سهل الغاب وريف إدلب الجنوبي وتم التعامل معها برمايات مدفعية ومدرعات في منطقة الفطيرة وقلبلق وسفوهن وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وذلك بعدما شنت مجموعات من «النصرة» هجمات «مباغتة» واعتداءات بمسيرات على نقاط في ريفي حماة الشمال الغربي وإدلب الجنوبي وهو ما أدى لارتقاء ٥ عناصر شهداء.

وبين المصدر أن أن رد وحدات الجيش على اعتداءات الإرهابيين بكثافة نارية، كبدهم خسائر كبيرة، مشيراً إلى أن تنظيم «النصرة» الإرهابي وحلفاءه صعدوا اعتداءاتهم في مختلف قطاعات منطقة «خفض التصعيد».

بدورها تحدثت مصادر إعلامية معارضة، عن تنفيذ مسلحين من «النصرة» عملية انغماسية في محور جورين بسهل الغاب شمال غرب حماة،

الجيش السوري كثف استهدافه المدفعي لمواقع الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد وكبدهم خسائر فادحة (عن الانترنت)

سورية: لوقف الحصار المفروض على كوبا والكثير من شعوب العالم فوراً

أعربت سورية أمس، عن موقفها الداعم للشعب الكوبي وقيادته ضد جميع أشكال الحصار والضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها.

ودعت لوقف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه أميركا وبعض حلفائها على الكثير من شعوب العالم فوراً.

وبمناسبة صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من الشهر الجاري والداعي لوقف الحصار الاقتصادي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا، قالت وزارة الخارجية والمغتربين على حسابها في موقع «تويتر»: «تجدد سورية موقفها الداعم للشعب الكوبي وقيادته في وجه جميع أشكال الحصار والضغوط الاقتصادية المسلحة المرتهنة له».

لكن محطة مياه علوك عادت وتوقفت عن العمل في الخامس من الشهر الجاري نتيجة تجدد الاعتداءات من قبل مرتزقة الاحتلال التركي على الخطوط الكهربائية المغذية لها من محطة كهرباء الدرباسية.

ويتحكم النظام التركي بمحطة مياه علوك التي تخدم آلاف مدينة الحسكة والقرى المحيطة بها ويواصل للعام الثاني على التوالي ممارساته العدوانية بحيس القسم الأكبر من حصتي سورية والعراق من مياه نهر الفرات التي يعتبر مصدراً رئيسياً لمياه الري والشرب، حيث يمرر الجانب التركي إلى سورية ٢٠٠ متر مكعب في الثانية أو أقل في بعض الأيام والأشهر، بدلاً من ٥٠٠ متر مكعب بالثانية هي الأقل حسب ما هو متفق عليه بين الجانبين السوري والتركي.

وكالات

بوغدانوف بحث مع سفير الأردن الأوضاع في سورية وما حولها

كازاخستان: اجتماع «أستانا» القادم حول سورية نهاية الشهر الجاري

أعلنت كازاخستان أمس أن الجولة القادمة من الاجتماع الدولي حول سورية بصيغة «أستانا» ستعقد نهاية الشهر الجاري، وذلك في ظل توقف اجتماعات لجنة مناقشة تعديل الدستور السوري التي كانت تعقد في جنيف، في حين بحث المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، مع سفير الأردن لدى موسكو، خالد شوابكة، تطور الأوضاع في سورية وما حولها.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية أبيميك ساديباروف للصحفيين خلال إحاطة إعلامية: «ستعقد الجولة القادمة من الاجتماع في نهاية تشرين الثاني الجاري، وستتم دعوة مختلف الأطراف للمشاركة فيها»، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

واستضافت كازاخستان في ١٥و١٦ من حزيران الماضي الجولة الثامنة عشرة من الاجتماع الدولي حول سورية بصيغة «أستانا»، بمشاركة الدول الضامنة «روسيا–إيران والنظام التركي» وتم في الاجتماع اعتماد بيان مشترك يؤكد الالتزام الراسخ بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وبمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

من الجولة الثامنة عشرة للاجتماع الدولي حول سورية بصيغة «أستانا» في حزيران الماضي (عن الانترنت)

وبدأت اجتماعات أستانا في العاصمة الكازاخية مطلع عام ٢٠١٧ وعقد ١٨ اجتماعاً أحدها في مدينة سوتشي الروسية وأكدت في مجملها الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها ومواصلة الحرب على التنظيمات الإرهابية فيها حتى دحرها نهائياً.

وفي الثلاثين من آب الماضي، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا أنه من المتوقع عقد الاجتماع الدولي المقبل حول سورية بصيغة أستانا قبل نهاية هذا العام، وقال: إن صيغة أستانا تشكل أكثر الآليات الدولية فاعلية للتوصل إلى حل للأزمة في سورية، يأتي الإعلان عن موعد الجولة القادمة من موسكو.

وأوضحت الوزارة أن بوغدانوف التقى مع شواكة بناء على طلبه، وبحثا جوانب الأجندة الدولية والإقليمية، مع التركيز على أوضاع التسوية الفلسطينية–الإسرائيلية وتطور الأوضاع في سورية وما حولها.

وأشارت إلى أنه جرى إيلاء اهتمام خاص لقضايا الساعة المتعلقة بزيادة تعزيز العلاقات الروسية الأردنية الودية تقليدياً، بما في ذلك في سياق تنفيذ الاتفاقات، التي تم التوصل إليها خلال زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى العاصمة الأردنية عمان يومي الأربعاء والخميس الماضيين.

وخلال لقائه لافروف في عمان أكد الملك الأردني عبد الله الثاني، أهمية تثبيت الاستقرار في سورية خاصة في الجنوب السوري، كما استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين، والتطورات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وأشار عبد الله الثاني إلى أهمية تفعيل جهود التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بما يحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويضمن عودة طوعية وآمنة للاجئين.

وكالات

نددت بإصرار الدول الغربية على عقد جلسات لمجلس الأمن حول «ملف الكيميائي»

دمشق: الأجدى عقدها حول النتائج الكارثية للإجراءات القسرية التي تفرضها على سورية

الوطن

نددت سورية بالسعي المحموم للدول الغربية وإصرارها على عقد جلسات لمجلس الأمن حول «ملف الكيميائي» في سورية لتكرار السرديات الإتهامية ذاتها، معتبرة أن ذلك أمر غير مقبول ولا يتناسب مع واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي، مشددة على أنه لا داعي لعقد جلسات حول النتائج الكارثية لإجراءات القسرية التي تفرضها هذه الدول على سورية.

وحسب بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، قال مندوب السفير بسام صباغ خلال جلسة لمجلس الأمن أمس حول «ملف الكيميائي» في سورية: «ليس من المستغرب أن يعود المجلس لمناقشة هذا الموضوع خلال أقل من أسبوعين وفي ظل عدم وجود أي تطورات تستدعي ذلك؟!.. لا يمثل هذا النهج إضاعة لوقت وموارد هذه المنظمة؟.. ثم لماذا تصر قلة من الدول على تجاهل دعوات أغلبية الدول الأعضاء في المجلس لترشيد وقت مجلس الأمن وموارده؟.. ألم يكن من المفيد أكثر أن يعقد المجلس جلسة لتسليط الضوء على الآثار السلبية للإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ضد الشعب السوري وتؤثر بشكل كارثي على حياته اليومية وتوفير احتياجاته الأساسية».

وشدد صباغ على أن السعي المحموم للدول الغربية لإصرار على عقد المجلس لهذه الجلسات فقط لتكرار السرديات الاتهامية ذاتها ضد سورية أمر غير مسؤول وغير مقبول ولا يتناسب مع واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي، مشدداً على أنه لا داعي لعقد جلسات حول النتائج الكارثية التي تسوقها هذه الدول ضد سورية ليس لها أي أساس قانوني أو مهني وهي مرفوضة تماما وتندرج في إطار الحملات السياسية العدائية التي تشنها ضد سورية منذ عام ٢٠١١ بهدف تقويض أمنها واستقرارها وتدمير مقدراتها.

وأعرب صباغ عن الأسف لطغيان التسييس على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي وصل إلى درجة السماح بتحريف جوهري لنصوص اتفاقية الحظر، مجدداً التأكيد على موقف سورية بعدم شرعية إنشاء ما يسمى «فريق التحقيق وتحديد الهوية»، ورفضها التام للاعتراف بهذا الفريق وبأساليب عمله الخاطئة وغير المهنية التي تؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات باطلة.

وأشار إلى أن سورية ومنذ انضمامها الطوعي لاتفاقية الحظر قامت بتنفيذ التزاماتها وتعاونت بكل شفافية واتفاق مع منظمة الحظر لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها بما تابرت اللجنة الوطنية السورية على تقديم تقاريرها الشهرية في موعدها إلى الأمانة الفنية للمنظمة حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها والتي كان آخرها التقرير رقم ١٠٧.

وأوضح صباغ أن اللجنة الوطنية السورية توافق باستمرار على تمديد الاتفاق الثلاثي بينها وبين مكتب خدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان تسهيل عمل المنظمة في سورية وآخر تمديد لهذا الاتفاق كان لمدة ستة أشهر تنتهي نهاية العام الجاري، كما سهلت اللجنة عقد تسع جولات تفتيش لمركز الدراسات والبحوث العلمية، حيث أكد آخر تقرير صدر بشأن الجولة الثامنة على عدم وجود أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية، كما أشاد بالتعاون الكبير والتسهيلات التي قدمتها سورية لفريق التفتيش خلال تلك الجولة.

ولفت إلى أنه على مدى السنوات التسع الماضية منحت اللجنة الوطنية السورية ما يزيد على ٥٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمانة الفنية لمنظمة الحظر شملت جميع فرق المنظمة التي عملت في سورية، كما سهلت عقد ٢٤ جولة مشاورات لفريق تقييم الإعلان ورحبت بعقد جولة المشاورات الـ٣٥، ووافقت على جميع الخيارات التي اقترحتها الأمانة الفنية للمنظمة لتسهيل عقد هذه الجولة مع تمسكها بموقفها المبدئي بتحفظها على مهنيته، كما دعت الأمانة الفنية للمنظمة مشاركة خبير واحد أثبتت التجربة عدم مهنيته، في حين أن جميع أوجه تعاون سورية مع الأمانة الفنية للمنظمة أمر مراراً إلى عدم تعطيلها العمل المهم لفريق تقييم الإعلان وعدم وضعه رهينة لمنح تأشيرة دخول لخبير واحد لدى سورية تحفظ على سلوكه ولدى المنظمة الكثير غيره.

وأوضح أن رئيس اللجنة الوطنية السورية عقد في السابق جولتي مشاورات رفيعة المستوى مع المدير العام لمنظمة الحظر ويجري الآن التنسيق لعقد اجتماع رفيع المستوى بينهما وفقاً لجدول أعمال يتفق عليه الطرفان، معربا عن تطلع سورية إلى عقد هذه المشاورات في أسرع وقت ممكن.

وأكد صباغ أن اللجنة الوطنية السورية بذلت الكثير من الوقت والجهد مع الأمانة الفنية لمنظمة الحظر في مراجعة ومناقشة مضمون السائل التي هي الأسف ما تزال المنظمة تصر على اعتبارها عائقة، لافتا إلى أنه في ضوء أن المناقشات حول تلك المسائل ما تزال جارية ولا يوجد اتفاق نهائي حول نتائجها بعد فإنه من المستهجن إصرار البعض على المسارعة إلى توجيه اتهامات ضد سورية.

وشدد على أن جميع أوجه تعاون سورية مع الأمانة الفنية للمنظمة أمر يجب الإقرار به كما أن استمرار هذا التعاون يثبت تنفيذ سورية لالتزاماتها وأنه لا يوجد لديها ما تخفيه أما التشكيك والنكران اللذان تمارسهما بعض الدول لأغراض سياسية بات معروفة فإنهما لا يستحقان سوى الشجب والإدانة.

«رايتس ووتش»: تعطيل تركيا إمدادات المياه فاقم وباء الكوليرا

أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأميركية غير الحكومية، أمس، أن قيام النظام التركي بتعطيل إمدادات المياه في شمال شرق سورية، أدى إلى تفاقم وباء الكوليرا.

ونقلت وكالة «أ ف ب» عن المنظمة قولها في بيان: «لم تضمن السلطات التركية تدفقاً كافياً للمياه من المنبع نحو الجزء السوري من نهر الفرات، ولا إمدادات مستمرة للمياه من محطة علوك، وهي مصدر حيوي للمياه، في مناطق سيطرة الأكراد».

وأكد نائب مديرة الشرق الأوسط في المنظمة، آدم كوغل، أن التفشي المدمر للكوليرا لن يكون آخر مرض منقول بالمياه يمس بالسوريين إذا لم تعالَج أزمة المياه الحادة في البلاد فوراً.

وقال: «يمكن لتركيا، وينبغي لها، أن تتوقف فوراً عن مفاقمة أزمة المياه في سورية».

واتهمت المنظمة سلطات النظام التركي بفرض قيود شديدة على تدفق المياه إلى سورية منذ شباط ٢٠٢١.

وفي السادس والعشرين من أيلول الماضي، دعا محافظ الحسكة، لؤي محمد صبوح، خلال لقائه رئيس الفريق القط